

مصر تراهن على الأسواق العربية لإنقاذ صناعة الجلود

خطة ترويجية في السعودية والعراق والأردن لمواجهة البضائع التركية



تراهن مصر على أسواق بعض الدول العربية لإنقاذ صناعة الجلود التي وهنت بسبب تداعيات وباء كورونا، حيث تراجعت مبيعاتها محليا، وانخفضت صادراتها عالميا، ما فاقم أوضاع المصانع التي باتت مهددة بارتفاع مستويات خسائرها.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - يتأهب المجلس التصديري للجلود والأحذية والمنتجات الجلدية في مصر للقيام بجولات ترويجية في بعض الأسواق العربية، واختار نقطة الانطلاق لتكون من السعودية والعراق والأردن، من أجل البحث عن فرص لتسويق وتصدير المنتجات المصرية من الجلود.

تتوكل تحركات المجلس بعد أن كشفت دراسات أعدتها عن تراجع المنتجات الجلدية التركية في هذه الأسواق، نتيجة التوترات السياسية بين أنقرة وعدد من دول المنطقة، ما أثر سلبا على حركة انسياب البضائع التركية خاصة المنتجات الجلدية.

وقال عبدالرحمن الجباس عضو غرفة دباغة الجلود باتحاد الصناعات المصرية، إن أسعار الجلود المصرية منافسة مقارنة بالمنتجات التركية، إلا أن المشكلة تكمن في المنتج النهائي سواء، أحذية أم حقائب، فتركيا لديها قدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج بشكل كبير، وهو تحد واضح أمام المنتجات المصرية.

وأضاف لـ "العرب"، أن التحدي الأكبر أمام صناعة الجلود المصرية، قدرة أنقرة على الإنتاج الكبير الذي يعزز من تراجع تكلفة المنتجات، لكن تعد جاذبة كورونا فرصة لتفوق المنتجات المصرية بسبب تدني أسعار الجلود، ما يخفف تكلفة المنتج النهائي في المصانع، ومن ثم القدرة على زيادة معدلات الإنتاج. وأشار إلى أن المصانع المصرية لديها فرصة لدخول الأسواق العربية، فتكلفة نقل المنتجات المصرية إلى السعودية أقل من نظيرتها التركية، كما أن المصالحات العربية مع قطر من شأنها أن تعزز الصادرات المصرية إليها.

وشنت مصر مدينة "الروبيكي" الصناعية المتخصصة في صناعة دباغة الجلود والتي تقع في نطاق مدينة بدر 45 كيلومترا شرق القاهرة، كأول مدينة صناعية متكاملة بعد أن كانت تنقسم هذه الصناعة بالعشوائية وداخل الكتل السكنية. وبحسب وزارة التجارة والصناعة تعد "الروبيكي" أكبر منطقة صناعية للجلود في منطقة الشرق الأوسط، وفق منظومة متكاملة بأحدث التكنولوجيات

محمد مهران
دليل للترويج للمنتجات الجلدية وزيادة التبادل مع الدول العربية

عبدالرحمن الجباس
الأسعار المصرية منافسة والمشكلة في خفض أنقرة للتكلفة

وكشف المجلس عن لقاءات عقدت مع الممثلين التجاريين للسفارات المصرية في السعودية والعراق والأردن لحصر احتياجات كل دولة من منتجات الأحذية والمنتجات الجلدية والأسعار المناسبة والمنافسين المتوقعين من السوق المحلي والتصديري.

وتعد السوق السعودية من أهم الأسواق المستهدفة، حيث دفع توتر العلاقات السياسية بين السعودية وتركيا، الرياض إلى تجميد استيراد بعض المنتجات منها في وقت سابق، ما

مشاريع تعزز قيمة الإنتاج المصري

وأكد محمد مهران نائب رئيس الاتحاد العربي للصناعات الجلدية، ورئيس شعبة الجلود بالغرفة التجارية للقاهرة، أن الاتحاد أنشأ دليلا إلكترونيا بالتعاون مع غرفة القاهرة، للترويج للمنتجات الجلدية المصرية وزيادة التبادل بينها وبين الدول العربية.

وأشار لـ "العرب"، إلى أن الفترة المقبلة ستشهد إقامة معارض مصرية مشتركة مع البلدان العربية، للترويج لمنتجات الجلود المصرية، الأمر لن يتوقف على تصدير الجلود المصرية، بل يشمل جذب استثمارات عربية وأجنبية لقطاع الجلود المصري، ويتم ذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار وهيئة التنمية الصناعية.

ومن المخطط استكمال إنشاء وحدات إنتاجية لدباغة الجلود بالمرحلة الثانية للمشروع لإنشاء 87 وحدة بتكلفة قدرها 20 مليون دولار.

ومن أجل تكامل منظومة التصنيع تم إرفاق نحو 69 فدانا بالمرحلة الثانية للمشروع للصناعات المرتبطة بدباغة الجلود، أما المرحلة الثالثة فتصل مساحتها لنحو 205 فدان.

وتجري الحكومة المصرية حاليا دراسة لتخصيص 800 فدان بجوار مدينة الجلود في "الروبيكي"، لنقل ما يقرب من 17 ألفا و600 ورشة منتجة للمصنوعات الجلدية مقامة بمناطق عشوائية على مستوى مصر، منها 13 ألفا و400 ورشة بمنطقتي الموسكى وباب الشعرية في القاهرة التاريخية وتضم 195 مصنعا.

العالمية في مجال دباغة الجلود، لتقليل الأثر البيئي للصناعة، والتي ظلت لسنوات تصنف ضمن الصناعات الأكثر تلوثا للبيئة.

ويصل مساحة المدينة 490 فدانا، وتضم ثلاث مراحل، بدءا من دباغة الجلود ثم المنتجات الوسيطة ووصولاً للمنتجات النهائية، باستثمارات تبلغ 150 مليون دولار.

وتم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع بإجمالي 213 وحدة إنتاجية - ورشة- لنحو 95 مستمرا على مساحة 176 فدانا، ويجري مواصلة الإنشاءات الإضافية بالمرحلة الأولى والتي تشمل 28 مصنعا لإنتاج الغراء لنحو 44 مستمرا باستثمارات 15 مليون دولار.

وأشار بلينكن باتفاقية باريس للمناخ التي تم التفاوض بشأنها في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما وأكد الأهمية القصوى للجهود الدبلوماسية على صعيد مكافحة التغير المناخي.

ويعتزم بايدن إقامة قمة حول المناخ في 22 أبريل بالتزامن مع يوم الأرض. ودعا المبعوث الأمريكي للشؤون التغير المناخي ووزير الخارجية الأسبق جون كيري دول العالم إلى التعهد ببذل المزيد من الجهود خلال قمة حول المناخ المقرر عقدها في غلاسكو في نوفمبر.

وقال كيري، مخاطبا تجمعا افتراضيا للأمم المتحدة احتفالا بعودة بلاده "أعتقد أنه يتعين علينا إنهاء كلمة تغير المناخ والاعتراف بحقيقة أنها أزمة المناخ الآن".

وتابع "أعتقد أن غلاسكو هي آخر أمل لنا في جعل العالم يتكاتف ليقودنا إلى طريق أكثر أمانا".

وتعهد بايدن جعل قطاع الطاقة الأمريكي خاليا تماما من الكربون بحلول العام 2035 والتحول إلى اقتصاد خال تماما من الانبعاثات بحلول العام 2050. وكان ترامب الداعم لقطاع الوقود الأحفوري قد وصف اتفاق باريس بأنها مجحفة بحق الولايات المتحدة.

لكن الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية هي في الأساس غير ملزمة، ولكل بلد أن يوضع تدابير الخاصة، وهي نقطة أصر عليها أوباما وكيري تحسبا للمعارضة السياسية في الولايات المتحدة.

عودة الولايات المتحدة لاتفاق باريس توحد جهود مكافحة التغير المناخي

أشاعت عودة الولايات المتحدة رسميا إلى اتفاق باريس للمناخ نوعا من الارتياح، حيث تعزز إدارة الرئيس جو بايدن تنفيذ التزاماتها في خفض انبعاثات الكربون وتعزيز جهود مكافحة التغير المناخي.

والشنتن - عادت الولايات المتحدة رسميا إلى اتفاقية باريس للمناخ، في حين تعهدت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بجعل مكافحة التغير المناخي على رأس أولوياتها.

وبعد شهر بالتزامن والكمال على تولي بايدن سدة الرئاسة الأمريكية ومضيه فورا بإجراءات إعادة بلاده إلى الاتفاقية، عادت الولايات المتحدة، أكبر قوة اقتصادية في العالم وثاني أكبر مصدر لانبعاثات الكربون، رسميا إلى الاتفاقية المبرمة في العام 2015 والرامية إلى التصدي للاحتباس الحراري. وبعد عودة الولايات المتحدة، البلد الأوحد الذي خرج من المعاهدة في عهد



الأرض تنتظر منقذها

العراق يبحث عن مستثمرين لبناء محطات طاقة شمسية

وتزداد معاناة العراقيين -وخصوصا الآلاف من النازحين- في محافظات مختلفة بسبب ضعف تجهيز الطاقة الكهربائية في المنازل ومخيمات النازحين التي تفتقد إلى القومات الأساسية للسكن المؤقت.

وعزز قطاع الطاقة في العراق عن الاستجابة للطلب مرة أخرى، بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات متزايدة الصيف الماضي حيث وصلت في بغداد على سبيل المثال إلى 52 درجة مئوية.

750
ميجاوات قيمة القدرة الإجمالية
لسبع محطات طاقة شمسية
يستهدف العراق بنائها

ويعتمد العراق في توفير التيار الكهربائي على إيران، وخاصة خلال فصل الصيف. لكن النقص في الميزانية دفع بغداد إلى التخلف عن دفع مستحقاتها. وتعثرت الإصلاحات في قطاع الكهرباء بسبب الاحتجاجات ومصالح شركات المولدات الخاصة التي يرتبط بعضها بشخصيات سياسية.

وتكشف تحقيق برلماني في العراق عن حقائق صادمة بشأن حجم الأموال التي صرفت على قطاع الكهرباء الحكومي، دون تحقيق أي تقدم على مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، ما يسلب الأضواء على الأثر الرهيب الناتج عن الفساد.

بغداد - يبحث العراق عن مستثمرين عالميين من أجل بناء سبع محطات للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 750 ميغاوات، في إطار سعيه لتطوير إمكانات الطاقة المتجددة بالبلاد.

وقالت وزارة النفط في بيان الأحد إنه في إطار حرص العراق على توسيع قدرته الصغيرة على توليد الطاقة يجري مفاوضات مع بعض الشركات العالمية، بينها توتال الفرنسية وشركات ترويجية، لمناقشة مسألة إنشاء مشروعات الطاقة الشمسية.

وأضاف البيان أن كل محطات الطاقة الشمسية السبع سوف تُقام في جنوب البلاد، وبينها محطة بطاقة 300 ميغاوات في كربلاء.

وتوفر شبكة الكهرباء الوطنية المتداعية الكهرباء ليضع ساعات فقط في اليوم، الأمر الذي يجعل العراقيين يعانون كثيرا خلال فصل الصيف حيث تصل الحرارة إلى 50 درجة مئوية.

والطاقة الشمسية نادرة في العراق باستثناء استخدامهما في إضاءة بعض الشوارع الرئيسية بالبلاد.

وخلال الأعوام الماضية أعلنت الحكومة العراقية عن طرح 12 موقعا في محافظات وسط وجنوب وغرب البلاد للاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال الشيوخ، وبالتالي فإن إقرار قوانين مناخية طموحة لن يكون أمرا صعبا. وتتضمن إحدى المهام الرئيسية للولايات المتحدة، بعد إعادة الدخول في اتفاق باريس للمناخ، بتحديد هدف أميركي لخفض الانبعاثات لسنة 2030 وإنتاج خطة عمل وطنية أقوى للمناخ.

وتهدف اتفاقية باريس للمناخ إلى حصر الاحتباس الحراري بأقل من درجتين مئويتين أو حتى 1.5 درجة مقارنة بحقبة ما قبل الثورة الصناعية. وتتسارع وتيرة الجهود السياسية المبذولة على هذا الصعيد وسط مؤشرات إلى أن التغير المناخي يتسبب بخسائر بشرية فادحة، بعدما أظهرت دراسة وفاة 480 ألف شخص خلال القرن الحالي جراء كوارث طبيعية على صلة بظواهر مناخية بالغة الحدة.



أنثوني بلينكن
التصدي لمخاطر التغير المناخي والإصفاء
لعلماننا من أولوياتنا

وفي خضم هذا المسار، يحاول المتابعون فهم الدور الذي ستقوم به الولايات المتحدة في ظل ما يعانيه العالم من مشاكل بيئية تسببت في التغيرات المناخية، وهل يمكن للأميركيين بالفعل معاضدة الجهود الدولية بالشكل المطلوب لإنقاذ كوكب الأرض من أزماته قبل أن تتفاقم؟

سيحتاج بايدن إلى فعل الكثير ليظهر للعالم أن واشنطن جادة في مكافحة تغير المناخ، ويبدو أن لديه كل الأدوات لتجسيد رؤيته في هذا المضمار، فالديمقراطيون يسيطرون على مجلس الشيوخ، وبالتالي فإن إقرار قوانين مناخية طموحة لن يكون أمرا صعبا. وتتضمن إحدى المهام الرئيسية للولايات المتحدة، بعد إعادة الدخول في اتفاق باريس للمناخ، بتحديد هدف أميركي لخفض الانبعاثات لسنة 2030 وإنتاج خطة عمل وطنية أقوى للمناخ.